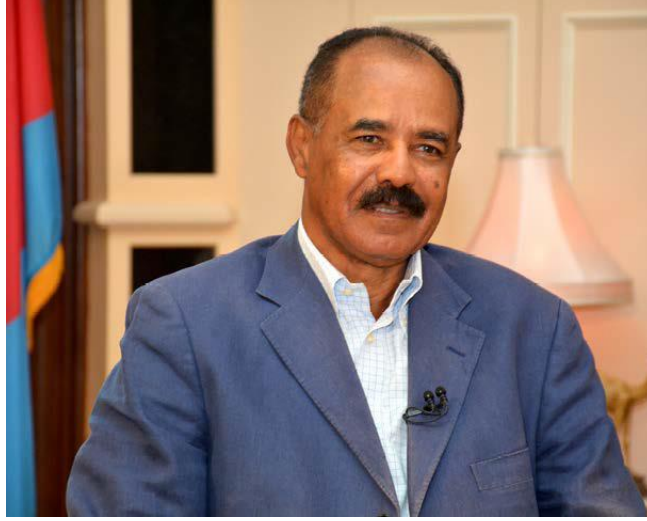


مقابلة الرئيس اسياى افورقى حول الشؤون الداخلية

اجرت وسائل الاعلام الارترية فى العشرين من يناير 2018 مقابلة مع الرئيس اسياى افورقى حول العديد من القضايا الداخلية. وفيما يلي نص المقابلة:



فخامة الرئيس فى الأعوام الـ 26 الماضية عملت الحكومة الإرترية الكثير فى سبيل ترسيخ أسس مبادئ العدالة الإجتماعية وضمان تساوي الفرص للمواطنين، حيث يمكننا القول أننا خطونا خطوات مقدرة لا سيما فى مجالات التعليم والصحة، وتوفير المياه، والأمن الغذائى. فى حين أن ما تحقق من تقدم فى مجالات أخرى مثل التصنيع، والثروة السمكية، والسياحة، وما شابهها، يعتبر ما دون مستوى طموحاتنا، ماهى الخطط والبرامج المرتقبة فى المرحلة القادمة لتطوير هذه المجالات؟

يمكننا الحديث عن مختلف المجالات، كل على حدة وبشكل مفصل، لكن هناك عوامل أساسية تؤثر على تلك المجالات ككل، والمتمثلة فى البرامج التنموية. منها خدمات توفير المياه، والتي تأتي فى مقدمة العوامل المؤثرة على شتى المجالات، سواء مجال الزراعة، أو التصنيع، وغيرها من

المناشط. وبما أن عملية توفير المياه، مرتبطة بشكل تقليدي بهطول الأمطار، لذا ينبغي أن نتخطى هذا التقليد، لأن المهمة تمثل تحدياً، وتحتاج إلى وقت كافٍ. ففي حال وجود خدمات مياه فاعلة، أي القدرة على إيصال المياه إلى الوجهة المطلوبة، وليس توفر المياه وحسب، فإن المجالات الأخرى مثل التصنيع يمكنها الإسهام بشكل كبير. وبالتالي فلا بد من أن تحظى عملية خدمات المياه بالإهتمام اللازم. يليها أهمية في مجال البنى التحتية المؤثرة مجال الطاقة، خدمات الطاقة الكهربائية. التي لها أهمية قصوى في كل المجالات، سواء في النشاطات المنزلية من اضاءة وغيرها، أو النشاطات الزراعية، أو التصنيع. لذا لا بد من اعادة تقييم خدمات الكهرباء بشكل دوري، وتحديد مستوى اسهاماتها، في كل الجوانب، من صناعة وسياحة وثروة بحرية وغيرها. ويأتي في المرتبة الثالثة ضمن اولويات الإستراتيجية الوطنية، مجال الإسكان والبناء، فحتى يمكن تهيئة أجواء الإستقرار، التي تؤمن الإستفادة من قدراتنا البشرية العاملة، والمؤهلة مهنياً، بالشكل المطلوب. لا بد من حل مشكلة السكن. بالإضافة إلى ذلك مجالات البنى التحتية، من قبيل الطرق، والموانئ، والمطارات، والمواصلات، لأن هذه العوامل لها تأثيراتها في مختلف المنشآت. وفوق كل ذلك الخدمات الإجتماعية، وفي مقدمتها التعليم والصحة.

وهنا يمكننا الحديث عن الصناعة والتصنيع، ففي الأعوام الـ 25 الماضية، لم نتمكن من تحقيق التقدم المنشود في مجال الصناعة. ربما نعود للوراء لتقييم مدى تأثير توفر خدمات المياه والطاقة عليها. وما هي مؤثرات خدمات الكهرباء على تلك الصناعة. وكذلك مختلف أنواع الخدمات الإجتماعية الأخرى التي تعتبر عوامل مؤثرة، من مواصلات، وطرق، وما يتبعها من بنى تحتية. وفي مجال الخدمات الإجتماعية، لا سيما القدرات المهنية للقوة العاملة. وبالتالي يمكن الحديث عن مدى فاعلية برامجنا التعليمية، وعن مدى تأثيرها على برامجنا الصناعية. وإذا ما نظرنا إلى

جهودنا في التصنيع من خلال أمثلة مبسطة، سنجد أنها لم تحقق شيء يذكر. فإذا كان ما تقدمه من منتجات هو مجرد مواد خام، فإلى أي مدى تكون قد ساهمت بفوائد؟ سواء في السوق المحلية، أو التصدير. فمثلا في إنتاج القطن، يمكن إنتاج القطن الخام، ومنها يمكن أن تنتقل الى مرحلة صناعة الغزل والنسيج، لكن لا بد أن ترتقي أكثر الى إنتاج مختلف أنواع الملابس. صحيح أن إنتاج القطن له طرق عمل خاصة به. لكن ما هي الأرباح التي يمكن ان تحصل عليها ببيع القطن الخام، هل أوجدت فرص عمل للآخرين، وماهي إسهاماته في الإقتصاد، والنتائج العام. وتنمية الإقتصاد. يعني لا بد من ان تفكر في مضاعفة قيمة المنتج. ولا بد من الخروج من شكل الإقتصاد البدائي، وتطوير الأداء. فالمنافسة في السوق العالمية قوية جدا. وعندما تقدم منتجاتك عليك تقديم منتجات على أعلى درجة من المستويات كما وكيفا. وفي ذات الوقت العمل على تقليل مصروفاتك في مجال الإنتاج. أي أنك تعمل في إنتاج القطن ومن ثم تترقى الى نسج، ومن ثم تصنيع الملابس. لأن مجرد بيع المواد الخام لا يمكن ان يعود عليك بالنفع. وعليه يمكننا النظر الى مجال صناعات النسيج وإنتاج الملابس، وما هو مستوى التقدم الذي حققته. وما وصلت اليه اليوم، وكيف كانت من قبل؟ ويمكن أيضا في هذا الجانب إيراد صناعة الجلود كمثال آخر، أي يمكنك أن تبيع الجلود كمادة خام، أو بعد تصنيعها بشكل أولي. إلا ان الطريقة المثلى هي أن تقدم منتجك للبيع بعد استكمال المراحل النهائية للتصنيع، سواء بإنتاج الأحذية وغيرها من المنتجات الجلدية، بما يزيد من قيمة المنتج، وذلك من خلال تطوير الصناعة. لا شك انه سيتطلب وقتا، وكذلك موازنة، وتقنيات، وقدرات بشرية مؤهلة، أي أنك تخلق فرص عمل جديدة. وبالتالي فإن الإنتاج المتكامل تكون له إسهاماته الفاعلة في الناتج العام والدخل الوطني، الذي يمكن ان يتضاعف عاما إثر آخر. كان في هذا البلد الكثير من المصانع، إذ يمكن الحديث عن صناعة الزجاج، وغيرها من المنتجات، وما يقال أننا ننتج الذهب وحتى النحاس. فإننا نصدر

هذه المواد قبل ان نوصلها الى مستوياتها الانتاجية النهائية. ونسبة لأننا لا نمتلك مصانع لها علاقة بإنتاج الحديد، فإننا نصدر مواد نصف مصنعة. وإذا ما جئنا إلى مجال التصنيع الزراعي، فإن الثقافة التجارية الموجودة مخرجة للغاية، فمنتجات السلطات مثلا يتم حشرها وتكديسها في شلالات حتى ايصالها الى السوق، فإذا كنا نفكر في الوصول الى الأسواق الخارجية، لا بد ان يتم حفظ وتعليب المواد الزراعية سواء كانت للسوق المحلية أو الخارجية. إذ يمكن زيادة قيمة المنتج من خلال مضاعفة الإنتاج، ومعالجته عبر التصنيع الزراعي. ومثله كذلك منتجات اللحوم، والألبان. فعندما نتمكن من زيادة قيمة المنتج، يمكننا خلق المزيد من فرص العمل، ويكون للمنتج دور كبير في الدخل العام.

إن طرق التعامل مع تطوير التصنيع التي كانت متبعة على مدى الأعوام الـ 25 الماضية، تعتبر غير مرضية، حيث كانت تتم من خلال البحث عن ارباح سريعة، من خلال منتجات بسيطة، ومنتجات لم تكتمل صناعتها بشكل كلي، وليس له اي دور في خلق فرص عمل، بل يزيد أكثر من فرص هيمنة الخارج في القدرات الإقتصادية للوطن. كان هذا المجال في حاجة إلى جهود كبيرة عبر نظرة متفحصة للمستقبل البعيد، دون التفكير في البحث عن طرق مختصرة للحصول على الأرباح السريعة. لذا علينا أن نقيم مستويات تطورنا بشكل دقيق، والعمل على تغييره. إذ لا يمكننا أن نواصل كما كان عليه الحال. ربما لا يمكننا الحديث عن نقاط معينة سيتم انجازها، إلا أن أساس الموضوع، هو أن منتجاتنا الخام، سواء الزراعية، او التعدين، وغيرها، لا بد من ان تتضاعف قيمتها، حتى يكون لها دور حقيقي في خلق فرص العمل، والإسهام الفاعل في النمو الإقتصادي للوطن. وهكذا يمكننا الحديث في مجال الثروة السمكية. فإنه وبالنظر الى ما تزرخ بها مياهنا البحرية من ثروات يمكننا ان نقول أننا من أغنى البلدان. وحتى بالمقارنة مع الدول الأخرى المطلة على البحر الأحمر مثل اليمن أو

السودان أو السعودية أو مصر، فإن معظم الثروة السمكية تتركز في الجزء الجنوبي للبحر الأحمر، كما أن هذه الثروة تعتبر ثروة متجددة، لذا فهي ليست ثروة هينة. هناك أحاديث كثيرة عن هذه الثروة، 80 ألف طن، وحتى 120 ألف طن، أو ربما أقل، وإذا ما نظرنا إلى هذا الكنز البحري، وإلى أي مستوى استطعنا الاستفادة منه، سنجد أننا لم نستغل حتى نسبة الـ 10% من تلك الثروة على مدار الأعوام الـ 25 الماضية. إن الأساليب القديمة المتبعة في هذا المجال لا تمكنك من استغلال تلك الثروة بالشكل المطلوب، بل لا بد من إدخال أساليب صيد حديثة واقتصادية. وهذا بالطبع يتطلب مبالغ استثمارية هائلة، وكذلك قدرات مؤهلة، وتقنيات حديثة. سواء في نوعية سفن الصيد ومدى قدرتها. المهمة ليست مجرد صيد بل لا بد من تصنيع هذا المنتج حتى تتضاعف قيمته الشرائية. سواء في السوق المحلية أو الخارجية. ويمكنك تطوير عملية التصنيع، حتى الوصول إلى مستويات التعليب. أو تقديمه محفوظاً بوسائل وأدوات تبريد حديثة. ولا بد من العمل على مضاعفة التصدير، لأن قدرات السوق المحلية محدودة. ولا بد من تطوير وسائل الصيد التقليدية بما يتلاءم وأساليب الصيد الاقتصادية الحديثة. وبالتالي فإن الأسلوب المتبع عندما كان الصيد بالأساليب التقليدية المحلية يتم تقديمه إلى السوق المحلية. لكن كم هي كميات الإنتاج التي تم تصديرها، لا شيء ولا يمكن الحديث عن تصدير كميات مقدر. وفي هذا ربما ترد بعد الأمثلة الصغيرة. لكن لماذا الوضع هكذا؟ ذلك، نسبة لما تتطلبه العملية من وقت ومال، مقارنة بقدراتنا المحلية المحدودة، فكان أمامنا أن نقوي الاستثمارات الخارجية كمرحلة انتقالية. لكن حتى الاستثمارات الخارجية لم تحقق أي نتائج. لأن الجهات الخارجية التي تأتي للصيد، لم يكن همها إلا الصيد الخام، ولم يكن لها أي دور في تطوير هذا المجال، وإعداد البنى التحتية التي تتطلبها عملية التطوير. وحتى المشاريع التي حاولنا تنفيذها من خلال القروض، سواء في قلعو، وعدي، وطيعو،

لتوسيع وتأهيل الموانئ من أجل تطوير عملية الصيد، وتعزيز قدرات إنتاج الثلج، وثقافة حفظ المنتج من خلال عمليات التبريد، وامكانيات التعليب. لم تحقق تلك الجهود النتائج المرجوة. لذا فالمهم في الأمر علينا العمل على تطوير البنى التحتية، والقيام باستثمارات مساعدة على رفع قيمة المنتجات، وفي ذات الوقت تأهيل قدرات القوة المنتجة لدينا. دون الاعتماد بشكل كلي على الإستثمارات الخارجية. بل لا بد من اقامة شراكة حقيقية مع الإستثمارات الخارجية. وتعزيز البنى التحتية اللازمة لتطوير الإستثمار. وكذلك توفير التقنيات اللازمة. بشكل عام فإن الثروات البحرية سواء الأسماك أو الملح أو غيره من الثروات لم تستغل حتى الآن بالشكل المطلوب. وهذا كما أشارنا سابقا مثله ومثل مجال التصنيع لم يشهد أي تطور يذكر. وهذا ما يتطلب منا تقييما دقيقا. ربما في هذا العام تكون لنا جهود للتعاون في الإستثمارات الخارجية مع مستثمرين مصريين أو غيرهم من المستثمرين في المنطقة، لأنهم أقرب إلينا، والموضوع في قيد البحث والدراسة.

أمامنا مهمة العمل بالتوفيق بين أساليب الصيد التقليدية، و أساليب الصيد الحديثة. والخيار الوحيد أمامنا هو تطوير القدرات البشرية، فإنه وحتى يمكنك تهيئة الأرضية الملائمة للإستثمارات الخارجية، لا بد من تعزيز اسهاماتك في تلك الإستثمارات. وكذلك إذا رغبت في تطوير قدراتك الإنتاجية لا بد من تقوية إمكاناتك المحلية. وهناك عدة تساؤلات لا بد من الإجابة عليها، لقد انشئت مؤسسات تعليمية وكليات عدة لتحقيق ذلك، لكن هل تمكنا من خلق قدرات عاملة مؤهلة؟ وماهي اسهامات هذه القوة؟ .

أما في مجال السياحة فإذا قيل كيف كانت التجارب على مدار الـ 25 عاما الماضية؟ نجد أن الإستثمار في السياحة منذ بدايتها كانت تنطلق من مفاهيم أن هذا الحقل مجال للكسب السريع بسهولة، وطريق مختصر لجني الأرباح، لذا انشئت الفنادق والمطاعم، وغيرها من الخدمات. لكن لأي نوع

من السياح كانت تلك المؤسسات تقدم خدماتها؟ لما ذا تم صرف مبالغ بهذا المستوى حتى قبل بداية تحرك النشاط السياحي؟ لأنهم ظنوا أن الحصول على الأرباح سهلة في هذا المجال. وبما أن هذه المؤسسات الخدمية للسياحة لم تنطلق وفقا لقدرات وإمكانات السياحة الموجودة. وبما يتلاءم و خدمات البنى التحتية، من مياه وطاقة، ومستوى وجود مواصلات ووسائل نقل برية وبحرية وجوية بالشكل المطلوب. وكذلك وجود القدرات المؤهلة للعمل في هذا الحقل. لذا إذا ما تساءلنا عن النسبة التي كانت تعمل بالفعل من تلك المؤسسات، سوف لا نجد نسبة أكثر من 5 او 10% هي التي كانت تعمل منها. كما ان الخدمات المقدمة ليست بالمستوى المطلوب، لأن جودة الخدمات مهمة لجذب السياح. بالإضافة الى ذلك فإن امكانيات السياحة المحلية متواضعة جدا، كما أن ما يمكن ان يجنى من مكاسب اعتمادا على المناسبات، أو الإرتريين القادمين من الخارج، يعتبر محدودا للغاية. والإستثمار الأكبر كان ينبغي أن يكون هو الإستثمار أو الاسهام الخارجي، كذلك لا بد من وجود أعداد كبيرة من السياح، والتعرف على نوعية السياحة، ووجهة تطورها، والخدمات التي تتطلبها. لكن إذا كانت الخدمات غير ملائمة لمثل هذه السياحة. وأنها تبدأ بشكل جيد وتنتج بشكل شبه جيد، إلا ان تلك الخدمات تتراجع وتضعف مع الوقت، كلما تناقصت مستويات الدخل. هذه اساليب غير مطمئنة. بل لا بد ان تكون الخدمات قادرة على التنافس مع مستويات مشابهة لها. صحيح هناك هبة الطبيعة الخلابة، والطقس، لكن لا بد من ايجاد خدمات سياحية مناسبة، تساند هذه الطبيعة السياحية الجاذبة. وإذا اردنا أن نجذب السياح، لا بد أن نعمل بشكل مدروس. وبالتالي يكون لهذا النشاط دوره المتزايد مع الوقت في تعزيز الإنتاج ، والدخل الوطني الكلي. وتتضاعف امكانياته الجاذبة يوما اثر اخر. والعمل على تقديم خدمات منافسة في جودتها واسعارها. وهذا التحدي ليس سهلا. وإذا توصلنا إلى تقييم أن العمل في هذا الإتجاه لم يكن بالمستوى المطلوب، إذن علينا البحث عن كيفية تطوير هذه الصناعة، وما هي الأشياء

التي لم تتحقق، وبالتالي سد النواقص، للوصول الى خلق أرضية ملائمة لخدمات سياحية ملائمة. وهذا ينطبق على كل المجالات، التي ينبغي ان يتم تقييمها، ومن ثم التعرف على جوانب القصور، والضعف لتفاديها في الخطوات المقبلة والإستفادة من تجاربنا لتطوير الأداء. بشكل عام فإن المجالات التي تم التركيز عليها ولا زلنا نعمل فيها، تتمثل في خدمات المياه، والكهرباء، والبنى التحتية، وخدمات المواصلات، والخدمات الإجتماعية، في مجال التعليم والصحة، يمكننا القول بأننا حققنا انجازات مقدره في هذا المجال.

مواصلة لما قلته ما هي القطاعات التي سيتم التركيز عليها اكثر واعطائها إهتمام اكبر في برامج النمو الاقتصادي عام 2018 ؟

لا تستطيع ان تقول ان التركيز ، يتم على قطاع معين ، لأن بعضها ما زلنا مواصلين العمل فيه ، فمثلاً توفير المياه اليوم وضعنا افضل ، من حيث التوسع في تقديمه وانجازه ، إذ لم نجد برامج سابقة ، ففي الغرب ما تم حجزه من مياه في كل من قرست وفانكو وكركبت ، هي كميات كبيرة ، هنا تأتي مسألة الاستفادة منه ، وكيفية استخداماته من حيث الشرب ، وري الزراعة، واستخداماته في برامج التصنيع ، حيث سعة هذه الاحواض تتجاوز 300 مليون متر مكعب ، وعلينا وضع برامج كيفية استغلال تلك الكميات بما يحقق الفائدة .وفي المرتفعات ما يطلق عليه مناطق التنمية ، ما تم انجازه خلال السنوات الثلاث الماضية من حيث جمع المياه جيد ، لكن هنالك ما تواجهه من تحديات ، وهي كيف تستفيد من هذه الثروة ، وهل يمكن ان يتم استغلاله فيما يحقق الفائدة ، وذلك بوضع تعرفه لإستهلاك المياه وبما يحقق العائد المرجو منه، بحيث تحصل على انتاجية اكبر.

وفي الشرق اقول ان مشروع قحتيلاي بالمقارنة مع المشروعات الاخرى صغير، وهو احد عشرة مشروعات ، والبرنامج الموضوع له

هو كيفية العمل على توفير المياه في تلك المناطق الممتدة من قرورة وحتى رحيتا وما هي البرامج الموضوعه لذلك .

وبعد إنجاز مشروع مياه قحتيلاي ما هو الهدف من انجازه ، سواء كان لخدمات تقدم للميناء ، والمشروعات الصناعية المرتبطة بالميناء، أو استخدامات الزراعة وغيره .

إذاً نستطيع ان نقول اننا خلال عام 2018 تمكنا من حجز مياه السدود والخزانات بسعة تقدر ما بين 400 مليون الى 500 مليون متر مكعب ، هذه الكميات الكبيرة من المياه كيف يمكن استغلالها والاستفادة منها في الانتقال من الزراعة المطرية الى برامج الزراعة المروية والزراعة المختلطة . لاشك ان ذلك يتطلب رأسمال كبير لتشغيله ، من حيث توفير تقنية انظمة الري الحديث ، وكذلك اعداد الارض وتمهيدها وتجهيزها للزراعة ، وتوفير البذور المطلوبة والمواد الكيميائية المرتبطة بالزراعة وكل ما يلزم الانتقال الى برامج الزراعة الحديثة ، لكن قبلها الاهم الاستفادة القصوى مما هو متوفر ، بحيث اننا نخطو للأفضل عام 2018 في مجال الزراعة وتربية الابقار و انتاج الالبان واللحوم توفير كل ما هو مطلوب من برامج ، و مطلوب انجازه خلال الفترة عام 2018 - 2220.

ونحن نتحدث عن المياه ،فان توفيره يتطلب اعداد نظم توزيع ، باستخدام الطاقة سواء كان بالكهرباء او بالطاقة المتجددة والطاقة الشمسية والرياح او باستخدام المولدات ،والتي تترافق معها مد خدمات الكهرباء لزيادة الانتاجية . وكذلك اعداد الطرق الجيدة لنقل الانتاجية من ضواحي فانكو او قرست او كركبت لبقية المناطق الغربية ،وذلك بإعداد بنى تحتية للطرق سواء كان لنقل المنتجات من تلك المناطق للسوق المحلي او للخارج .

كان يفترض في عام 2018 البدء بإنجاز طريق مصوع -اسمرا - منصوره - اغردات وحتى تسني لأهميته ، لكنه لم يبدأ ، وكان سيدفع بالعمل للأمام ، اما الطريق المعبد الموجود ويعمل الان يبدأ من اغردات ودون المرور ببارنتو يمر بقرمايكا وتامرات وتسنى . ومن تسنى الى ام حجر لتقديم خدمات لتلك المنطقة.

وفي المرتفعات كذلك طريق مصوع - نفاسيت- دقمحري - مندفرا - عرزا بارنتو والى تسنى . هذه الطرق تخدم المناطق الاقتصادية الثلاثة ، وتقدم خدماتها باستمرار .

كذلك لابد من توفير وسائل نقل للناس والبضائع مع انجاز بنى تحتية للطرق ، نتوقع ان تجد حظ افضل ، وكذلك تشجيع المشروعات الاقتصادية الصغيرة ، كلها تنجز خلال السنوات الثلاث القادمة وتقدم خدماتها بشكل افضل ، وبما يمكن المواطن والمستثمر من الحصول على الخدمات بشكل مريح . وهناك برامج الاستثمار التعديين وغيره ، والقطاعات التي لها اسهامات كبيرة .

وكذلك لتطوير امكاناتنا المهنية والفنية ، بحاجة الى مراجعة وتقييم ما خرجته المعاهد والكليات المهنية والفنية والعمل من اجل تطوير الكفاءات والكادر الفني والمهني ، لذلك تم رصد ميزانية لرفع كفاءة هذه المؤسسات حتى يكون لها الدور الكبير في الدفع بالانتاجية وتحريك البرامج والمشروعات التي ذكرتها . انجاز مشروعات الإسكان تحتل الاولوية في برامج 2018 ، مع توفير كل ما يرتبط بها من خدمات

فخامة الرئيس كنت قد تحدثت في لقاء سابق العام الماضي أن الحكومة اعطت الاولوية لمسألتي الاسكان وتحسين الرواتب ، هل هنالك خطوات عملية تمت في هذا الجانب ؟

هذه احدى اهم الخطوات الضرورية والاساسية التي ذكرتها ، فالأولوية هي لبناء المساكن وتأمين المساكن ، فإذا لم تكن تؤمن المنازل وتبني السكن ، لا يمكن ان تقوم بشيء آخر ، لكن ومن تجربة الخمسة والعشرين عاماً ، وان كنا لا نياس ، فإن مشروع الاسكان يبدو انه صعب التنفيذ ، وليس من المبالغة ان قلنا انه رغم ما تم بذله من جهد في هذا المجال ، إلا انه ليس مبالغة ان قلنا اننا لم ننجح فيه .

صحيح انه تم انجاز مشاريع اسكان في السابق في كل من مصوع واسمرا وهو ما اطلق عليه (اسكان كوريا) ، قد تقول اننا حلينا بعد ما نرغب في انجازه وكذلك ومع تنفيذ بعض المشروعات في بعض المناطق ، ولكنها لا تلي حاجة اكثر من 02% أو 03% .

معلوم ان مثل تلك المشروعات لا تنفذ خلال عام واحد أو حتى خمسة أو عشرة اعوام ، لكنه مع كل عام يتم انجاز جزء منه ، وهكذا يمكن ان تتمكن خلال عدة اعوام من انجاز المشروع .

وهذا الامر يحتاج الى توفير الكثير من الامكانيات والموارد البشرية والكفاءات والقدرات المهنية وكذلك التجارب ، بالإضافة الى توفير الاليات الضخمة التي تنجز هذه المشروعات ، فالبناء صناعة ضخمة بما فيها توفير واعداد البنية التحتية اللازمة من طرق ومطارات وموانئ. إن مشروع الاسكان وكذلك بناء بعض المرافق الخدمية ، لم ينجز كما كان ينبغي ، ولم نتمكن من اعداد الكفاءات الفنية القادرة على انجاز المشروع وكذلك لم يكن الاعداد بشكل كاف . وحتى الاستعانة بالخبرات والشركات الاجنبية لم تكن بالمستوى المأمول ، حتى محاولات امكانيات القيام بتنفيذ مشروعات الاسكان بالإمكانات الذاتية لم توفق ، ولم تحقق الاهداف المرجوة .

يأتي مع ذلك تجهيز مواد ولوازم البناء ، كالإسمنت وغيره، وكنا قد
عولنا على مصنع الاسمنت ، وعملنا بكل ما نملك لإنتاج كميات
تلبي الطلب ، ووفرنا له الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيله ، لكنه للأسف
لم يتمكن من تغطية الحاجة ، ونتيجة لمحدودية انتاجيته ، اضطرنا الى
استيراد الاسمنت من الخارج ، بالإضافة الى ذلك للاستفادة من التقدم
التكنولوجي في البناء ، قمنا بالعمل على بناء المنازل وتركيب البيوت
الجاهزة ([precast](#)) ولكنها لم تحقق المطلوب مع عدم انجازها في
الفترة المحددة اضافة الى عدم الايفاء بالعمل وفق الجدول الزمني الذي
حدد له ، وكذلك ما صاحبه من الی السلبیات في الجوانب الادارية
وغيرها .

كذلك بدأنا مشروعات بناء المنازل من (في كل من مصوع ببناء مركز
له في اسمر بعد ادخال التحسينات فيه وكذلك ضواحي البو من مادة الـ
(FOAM). والان التركيز على برنامج لبناء المساكن عام 2018 وما
بعدها. بحيث يتم توفير طلبات السكن ، لحل مشكلة من يعانون من
مشكلة السكن كل في منطقته ، وحسب تجربتنا ، لابد من انجاز مشروع
يلبي الاحتياجات و الطلبات وذلك بوضع مخطط واعداد ما يلزم لإنجاز
المشروع وتوفير رأس المال اللازم لذلك .

فالأولوية الان في برامج 2018 هو انجاز مشروعات الإسكان ،
وكل ما يرتبط بها من خدمات. لذلك بالارتباط مع غيرها من المجالات
لابد من الشروع فيها فهي تحتل الاولوية ، ويعتبر من الضروريات
والاساسيات لأن الانسان هو الهم وعليه ان يجد منزلاً يؤويه ويؤوي
اسرته ، ثم تأتي بعده بقية البرامج .

وماذا عن الرواتب؟

موضوع الرواتب الذي بدأ 2016 ، كان يجب ان ينجز 2017 ، فقد طال الحديث حول تحسين الرواتب، لكنه يجب النظر اليه بربطه بالدخل القومي ، والنمو الاقتصادي ، والإنتاجية بالقوة الشرائية وتوفير الاحتياجات اليومية للأسرة، كما يرتبط تحسين الرواتب بالنمو الاقتصادي وغيره . ولأنه لا يمكن ان يستمر الموظف بالراتب الرمزي الذي كان قائماً ، فعندما بدأنا عملية تحسين الراتب رأينا أن يبدأ ب1800 نقفة كأقل راتب ، ولكن هل ذلك يغطي احتياجات الانسان الاساسية من مأكـل ومشرب ومسكن ؟ ... ولكن إذا لم يكن لدينا تقييم لكل ذلك ، وحسبان النتائج و من دون السيطرة على الاسعار وضبط المضاربات في الاسواق التي تسبب تأثيراً سلبياً على حياة الموظف المعيشية ، بسبب التضخم وتتصاعد عادة الاستهلاك بشكل مبالغ فيه ، وكذلك مقارنة النقفة بالعملات الصعبة من حيث القيمة (دولار، يورو، ريال – درهم).

ولذلك تحتاج المسألة الى ضمان تغطية الراتب مع الاوضاع المعيشية والقدرة الانتاجية . كذلك لا بد من توفير الاحتياجات سواء كان ذلك بزيادة الانتاجية وتوفير الاحتياجات بأسعار معقولة ، كذلك ادخال برامج دعم الموظف صاحب الراتب ، وتوفير الاحتياجات، فلا يمكن وضع تحسين الراتب عشوائياً ، بل عبر دراسات وبحوث، بل لا بد ان يضمن وضع معيشي جيد .

ولأنه صادف ادخال نظام تعامل حديث مع النقفة وارتباطه بالسياسة المالية ، كان لا بد من ادخال التحسينات في الراتب مع العملة الحديثة . ورغم انه لم يعطينا الصورة الكاملة ، كان لا بد من بدء برنامج اصلاح الراتب ، وقد احدث ذلك تغيير كبير في الحد من التضخم والسيطرة عليه ، وتقوية القيمة الشرائية للنقفة ، وتوفير الاحتياجات الاساسية من المواد الاستهلاكية ، وبأرباح رمزية، وكان لا بد ان يترافق ذلك مع اتاحة فرص عمل اكبر .

ومع العمل على ان الراتب الذي بدأ منذ بداية 2017 يأخذ في الاعتبار الاوضاع في 2018 عند تقييم الراتب ، و هنا يأتي عامل الادخار الذي يجب ان يدخل في الاعتبار ، لتوفير بعض المال لتغطية الكثير من الاحتياجات ، وبالتالي العمل على وضع التوازن بين الدخل والمنصرفات، وفق النمو الاقتصادي ، كل هذه العوامل تساهم ايجابياً في اصلاح الرواتب، وإدخار المال لبعض الامور الحياتية ، وعلى الحكومة ادخال سياسات ترتبط مع ذلك التوجه، كلها تصب في مصلحة اصلاح الراتب ، وبما يمكنه من التنسيق بين مصروفاته ودخله .

كل القوى التي تعتمد على الراتب من موظفين حكوميين ، ليسوا كالموظف في الدول الاخرى (من العاملين في الوزارات ، الجيش والشرطة ،والجبهة وغيرها من المؤسسات) ، كانوا يناضلون ويعملون بما يمكن ان نعتبره دون راتب لفترة طويلة وهم الاغلبية الساحقة، وحتى الراتب الحالي لا يناسب دورهم وانتاجيتهم ، لذلك لابد من ضمان راتب يضمن تغطية الاحتياجات، والالتزامات الاجتماعية ، مع وضع في الاعتبار مستوى التعليم ومستوى الاداء والانتاجية وكذلك الخبرة ، لأنه لابد من وضع في الاعتبار تحمل البعض لأسر ، وتخفيف الضغوط الحياتية على الموظف .

صحيح ان التعليم مجان ، لكن لابد من تمكين رب الاسرة حتى يستطيع ان يوفر احتياجات اسرة تتكون من اربعة او خمسة اطفال ، بالتأكيد يختلف عن من عدد اسرته محدود .الضغوط الحياتية معروفة لدينا ، لكن الاصلاح في الراتب كان محدوداً ، و صحيح انه لم يشمل اصلاح الراتب للجميع وما بدأناه لم يكتمل كما كان متوقعاً 2017 ، على ان يوضع ما رصد ضمن حساب كرصيد في البنك ، لكننا ساعون لإنجاز المهمة حتى يشمل الجميع .

ظلت الحكومة الإترية تعمل منذ البداية على ان يتسم هيكلها الاداري بأعداد اقل من الكادر الكفو و عملها بالجودة والكفاءة والشفافية ولكن مع العدائيات المستمرة فإن عملية بناء مؤسسات فاعلة وشفافة (lean – effective-clean –efficient) لم تسير كما ينبغي ,ماهي البرامج الموضوعه لتحقيق ذلك؟

يجب ان لا نجعل العوامل الخارجية كمبرر ، دعونا نأخذها كشيء طبيعي سواء وجد ام لم يوجد. ينبغي ان نسعي لإيجاد مؤسسات حكومية تتمتع بالجودة والنزاهة والكفاءة والفاعلية ،بغض النظر عن التحديات والمؤامرات الخارجية ,في البداية عندما نقول الجودة لا نعني كما يقال Top heavy او كما يقولون " العمة كبيرة والجيب فاضي" ، فالمشكلة الموجودة في الدول النامية اي التي لم تنل حظها من التطور، هي ان عدد الموظفين لديها متضخم بعشرة اضعاف اكثر مما يحتمل ،حيث يدخل الكل في السجلات سواء كان يعمل او لا يعمل ، واذا نظرت الى بعض الانظمة تلاحظ ان مسئولين في الحكومة يستحوذون على رواتب موظفين غير موجودين في الواقع . فقد أطلعت على تجربة تثير الإنتباه اي تجربة العراق في بعض المطبوعات، حيث يتم تضمين اسماء من الشعب كموظفين في سجلات الدولة بشكل غير قانوني، ومن ثم تؤخذ اموال بأسماء هؤلاء الموظفين بواسطة الزعماء، فالأموال التي تنهب بهذه الطريقة لا حصر لها .دعونا نترك ذلك جانبا، اذا اردنا ان نزيد الإنتاجية في نمونا الإقتصادي ،فإن مؤسسات الحكومة وما تساهم به في تحقيق ذلك لا يستهان به، فهي التي تقود كل السياسات ونمو الاقتصاد ،وتحسين نوعية معيشة حياة المواطنين ،حيث ان وجود حكومة تتسم بالجودة عامل حاسم لمكافحة تضخم الاعداد التي لا نحتاج اليها من الموظفين ،وتجنب تبديد ميزانية الدولة ،وفي النهاية اي شئ لا يساهم في الدفع باقتصاد الوطن الى الامام يجب ان لا نعطيه اي مساحة ،خاصة اذا ادخلنا في

الاعتبار التكنولوجيا . فاليوم ليس كالأمس فقد تطورت تكنولوجيا المعلومات ،فما كان ينجزه في الماضي عشر افراد يمكن ان ينجزه اليوم شخصين او ثلاثة ،فعن طريق ادخال التكنولوجيا يمكن ان تقلل الكوادر العاملة، وكذا مصروفات الدولة، لأن ارتفاع هذه المنصرفات له آثار سلبية جدا على الميزانية وبنود الإنفاق الحكومي. إذا لم يطبق ذلك على أرض الواقع وافتقد النظام الى النزاهة واصبح فاسدا ،فان اضراره على الدولة تكون كبيرة جداً، ولا تكون له القدرة على العمل بالإضافة الى فساده فضلاً ،عن تدميره للوطن ونهب ثرواته. فالنظام اذا كان من النوع الذي ينهب ثروات الشعب فهو عديم النزاهة ,ان ما يظهر في كل الاوقات من اعمال فاسدة في المؤسسات الحكومية كتبذير وسرقة الاموال بشكل مبالغ فيه، قد نستطيع ان نتفاخر و نشيد بأنفسنا ،باننا بعيدون عن ذلك مقارنة بالدول الأخرى، ولكننا لا يمكن ان نقول بان هذه الظواهر غير موجودة لدينا، فمن حين لآخر كما نغسل وجوهنا نحتاج الى القضاء على هذه المشكلة باستمرار. اذا لم تستطع التحكم في جودة الحكومة وبات الفساد يسيطر على النظام ،فانه سيضر بالكفاءة والنتائج النهائية للإقتصاد، ليس فقط دفع الإقتصاد الى درجة الصفر، فالأضرار التي يحدثها على الشعب والمواطنين كبيرة وضخمة، ولا حصر لها ،ولهذا فإن نزاهة الحكومة عامل اساسي .يجب ان تجعل النظام كفوئاً، ويجب ان يكون نظام المراقبة قوي جداً، كما ينبغي ان نرسخ ثقافة العمل بمسؤولية في المؤسسات الحكومية ،لاسيما في المراتب والدرجات العليا بما يضمن تحقيق ما نصبو اليه.

نعني ب (efficient) كفوئ اي زيادة الفرق بين المدخلات والمخرجات بقدرات قليلة، أي الحصول على نتائج كبيرة بإستغلال موارد محدودة ،حيث يمكن ان تتحقق الكفاءة من خلال الكد و تنفيذ اعمال ضخمة باستمرار، والمساهمة بمسؤولية، وتوظيف الموارد ليس فقد الموارد البشرية ،وانما ايضاً الموارد والمستلزمات الاخرى التي يمكن استخدامها

بكفاءة ،ومن ثم تقليل المنصرفات ،وزيادة الدخل في نهاية الامر. يجب على اي نشاط ان يكون مثمراً ويعمل على تحقيق الأهداف المرجوة منه ، هذه السلوكيات لا يمكن احلالها بالكلام ، بل تحتاج الى وقت ليتم ترسيخها. فقد خضنا الكفاح ل 30 عاما , اذا قيل بأي الاساليب ، نقول اننا استطعنا ان نوكد استقلالاً؟ فإن هذه العوامل الاربعة هي التي تم العمل بها في اعلى مستوياتها لتحقيق هذا الهدف . اذا لم يكن كذلك، لما استطعنا ان نغير المعادلة في الوقت الذي كان فيه ميزان القوى غير متكافئاً للغاية. كيف استطعنا ان نتحدى بجيش قليل وامكانيات متواضعة ،جيش اكثر منا عدة وعتاداً ،فاذا رأينا الثقافة وأساليب العمل والموارد التي كانت موجودة آنذاك مجتمعة، نلاحظ انها وظفت كما ينبغي وبأسلوب رشيد ،مقابل القوة الغاشمة التي كانت تواجهها، وفيما يتعلق بالنزاهة فلا يمكن الان العودة الى الوراء والتحدث عنها ،فالسلوك والظروف التي كانت سائدة آنذاك جعلت النزاهة امراً لا بد منه، لم يكن هنالك اي راتب و الإخلاص كان في اعلى مراتبه. ايضا القوة من الناحية البدنية، كان الشخص الواحد يواجه ويحارب عشرة افراد من العدو، و عندما كان يقال المجموعة تبقى فيها واحد او اثنين كيف كانت تواجه قوة العدو التي تصادفها .هذه الثقافة لم تعد ثقافة عادية يستهان بها فاذا نظرنا الى النظام من حيث الفاعلية في تلك الآونة نلاحظ انهم كانوا يوظفون ابسط الموارد وادقها قبل ملئ بطونهم و يعملون دون الإكتراث بالزمن ودون القول بانك عملت 8 او 10 ساعات وفي النهاية هذه الاعمال مجتمعة تضاعفت ،ويمكن رؤية فعاليتها من خلال النتيجة التي وصلنا اليها .

نحن لا نريد ان نجر الماضي ونعود الى الوراء، لا يمكن خلق تلك الظروف الماضية كماهي بالضبط، وهو بالطبع ليس في الحسبان، ولكن بالرغم من ذلك فان على النظام الحكومي وفي مختلف الاماكن و المناسبات ان يستوفي العوامل الاساسية الأربعة ،و في كل الاوقات ودون

ان نقارن انفسنا بالآخرين ، يجب ان نقيم انفسنا بأنفسنا بهذه المقاييس، وهذا ضروري جدا وليس خياراً تتصرف فيه كيفما تريد(إذا سنحت لك الظروف تعمل بها وإذا لم تسمح تتركها) .لديك برامج تنموية، وتريد ان تطور نموك الإقتصادي، وتحسن الظروف المعيشية للسكان ،إذا لم تقوم المؤسسات الحكومية بالإيفاء بهذه الامور فانها لا تستطيع في نهاية الامر ان تحقق غاياتها واهدافها ،و لذا يجب ان نأخذ اي عامل على حدة ونقيم ماذا انجزنا من حيث الجودة والنزاهة و الكفاءة والفاعلية ليس فقط سنويا ،وانما ايضا كل ربع سنة او كل شهر ،ومن المعلوم ان كل مؤسسات الحكومة لا يمكن ان تقيم على نسق واحد ،فاقوات الدفاع لها اسلوب خاص للتقييم وكذا البوليس والامن ، والاتحادات، والجبهة الشعبية ،الوزارات و الادارات خاصة لإرتباطها مباشرة بقضايا المواطن ،حيث ان تركها والحديث عن مؤسسات اخرى يعتبر ترتيب لا يضع الاولويات في الاعتبار ،فنحن دائما نركز على اوجه القصور ،وليس على البرامج التي قمنا بتحسينها او نعمل فيها بإستمرار، ما هي اوجه القصور او النواقص التي بدت في اعمالنا من خلال المقاييس الأنفة الذكر...لان ريد ان نطمئن انفسنا بالقول اننا انجزنا اعمال جيدة ،سيكون تركيزنا منصب دائما على تقييم مؤسسات الحكومة من حيث الجودة والنزاهة والكفاءة والفاعلية ،وترسيخ هذه الامور في حياتنا كثقافة .لانريد ان نتحدث عن الماضي بقولنا كنا كذا وكذا، فنحن نفتخر بذلك الماضي ولنا تاريخ عريق ،ولكن يجب ان لا يدفعنا ذلك للإستكانة . وحتى ننجز المسؤولية التي نتحملها حاليا وفي المستقبل ونضمن مؤسسات حكومية تعمل بكفاءة، ينبغي ان نستصحب العوامل الاربعة .لا اعني بذلك انه لا توجد القناعة لدينا ،ولكن وبما ان الدمار الذي يسببه وجود شيء بسيط من عدم النزاهة ليست بالقليل ،فان اهمال مثل هذه الأشياء والسكوت عنها بالقول لا بأس ، قد يدفع هذه العادة الى التفاقم مع مرور الزمن ،وبالتالي اختراق النظام بحيث يصعب تصحيحها بعد فوات الأوان. وبما انه ينبغي في كل الاوقات العمل وفق

المقاييس الموضوعية، فهذا الامر لا يحفزنا على الاسترخاء ، بقولنا اننا انجزنا اعمال جيدة ، بل نحن نعمل باستمرار وبلا تباطؤ وفق تلك المقاييس كثقافة لدي كل من يعمل في النظام الحكومي .ايضاً بما ان له تاثير على الشعب اقول بشكل عام يجب عدم التراخي او التأخير في مراعاة هذه المقاييس.

فخامة الرئيس من بين المؤامرات السياسية التي حيكت من اجل افشال تصدي الشعب الإرتري والتي ظلت ولا تزال يتم تمويلها ورعايتها من الخارج المعروفة بالهجرة غير الشرعية ماهي الجهود القانونية والدبلوماسية التي تقوم بها الحكومة في الخارج لمواجهة هذه العدائيات وماهي الرسالة التي يمكن توجيهها للشعب عامة وللشباب بصفة خاصة ؟

اذا اردنا ان نرى ذلك في داخل هذه الفترة ،فهذه ليست تحديات وانما هي مكائد حيكت خلال الخمس والعشرين عاما الماضية، اقول بان من يحاربك بالمدفع والبنديقية ضرره ليس كبيراً ولكن من يعاديك يستهدف اضعاف وحدتك الداخلية وتدمير قدراتك الذاتية . انتهجت الادارات الثلاثة المتعاقبة في واشنطن بدءا من كلينتون و بوش الى اوباما ما يسمونه هم سياسة تغيير النظام من خلال حبك الدسائس الداخلية في النواحي الاقتصادية والثقافية والسياسية والنفسية وبأشكال مختلفة ،اضعاف الشباب وتثبيطهم . في البداية البرامج التي صاغوها تحت مسمى تغيير النظام عملت فيها العديد من الوكالات الاستخبارية في منطقتنا ،وفي اوربا التي ظلت تنسق فيما بينها لتحقيق هذا الهدف، هذه المكائد استمر العمل فيها لاكثر من 20 عاما ،ولكن بإمكاننا ان نتحدث عنها اين وصلت هذه المكائد حتى الآن .

تهجير البشر لم تكن تقتصر علينا فقط ،فهي ظاهرة اتت مع نهاية الحرب الباردة بحجة انشاء نظام عالمي ذو قطب واحد ، فالأمر لا يتعلق فقط بالتنافس الذي كان موجوداً بين الأقوياء ،وانما ايضا كيفية السيطرة على الدول المتخلفة اقتصاديا ،كما في حالتنا من خلال اتباع استراتيجيات

الاستحواذ والهيمنة. و تقرر الى جانب ذلك ان يكون في اي منطقة او اقليم مركز قوى تابعة حيث تم اعتماد ذلك في العام 2002 عند قدوم كونداليزا رايز وفق استراتيجية الامن القومي ومن ثم البحث عن كيفية تطبيق هذه السياسة في شتى انحاء العالم ،لقد كنت قد ذكرت ذلك في اللقاء الفائت .هنالك دول تم اعتمادها كدول تابعة ،بعد ذلك ومع قدوم هذا البرنامج فإن اي دولة لا تستطيع ان تخدم تلك الأجندة يجب ان تحذف من الخارطة وبذلك يتحقق تغيير النظام ،وهذا له ديناميكيته الخاصة به حيث تحدثت عن ذلك بإسهاب في اللقاء الماضي ،حيث ان توجه برنامج الهجرة في ارتريا بشكل خاص يتطلع الى خدمة هذا الهدف .فالمؤسسات التي تعمل في هذا البرنامج لا حصر لها ،وهذه قصة طويلة ،ولتحقيق ذلك تقوم بتجنيد العملاء داخل الوطن، يقومون بمهمة التنفيذ ،و الشبكة واسعة وكبيرة جدا . وأحد الامثلة التي أذكرها دائما كما يتم نشرها حالياً في وسائل الاعلام ،هي بخصوص قضية الارترين الذين يقال انهم يتواجدون في اسرائيل هؤلاء الناس في بداية ذهابهم الى اسرائيل كان الهدف تجميع قواهم في الخارج لتغيير النظام من خلال تحريكهم من دول الجوار ، وعلى ضوء تقييمهم آنذاك كانوا يعتقدون امكانية استخدام العنف المسلح لتغيير النظام ،حيث ان تكوين منظمات عميلة في ارتريا امر سهل جدا، لان معظم الشباب هم ممن شاركوا في الخدمة الوطنية ولا توجد صعوبة في تحويلهم الى قوة تقوم بتغيير النظام عبر العنف المسلح حسب زعمهم .كما انهم كانوا قد وضعوا العديد من السلوكيات التي كانت تبدو لهم في الاعتبار ،وبهذا وذاك لا بد ان تعمل في تشجيع الهجرة بشكل منظم، فما اذكره هنا ان اي شاب لكي يعبر الى حدود السودان من هذا الوطن ما لذي يحتاجه؟. ومن يرتب له ذلك؟. هل سيذهب على هواه متحسسا الارض والطرق التي لا يعرفها؟. هل يستطيع ان يذهب من الحدود؟ لا يستطيع ...القصة طويلة جداً. عندما يدخل الى السودان ينبغي ان يتم تسجيله لدى وكلاء منظمة الـ Un ،اذا اردت ان تسجل لديهم يجب ان تقدم سببا لهجرتك بالقول ان

هنالك نظام ظالم في اسمرا أضطهذي، وأن الخدمة الوطنية التي كانت مدتها 18 شهر اصبحت الآن لأجل غير مسمى ،وبالتالي فان الخدمة الوطنية هي عبودية ،لا توجد مراعاة لحقوق الانسان.....الخ ،يجب ان تقدم مثل هذه الاسباب حتى يتم اعتمادك.

هنالك شبكات ترتب لهم الطريق من السودان الى ليبيا او الى مصر ،حيث يوجد في الشبكات اعضاء من الامن والشرطة وغيرهم من الموظفين ،هؤلاء الذين الآن يقال بان عددهم في اسرائيل بلغ 40 الف شخص، وهذا العدد يتزايد عاما اثر آخر، حيث يوجد من بينهم 20 الف ارتري . ولكن عندما عجزوا عن الحصول على نتائج المكائد التي ظلوا يحيكونها بدأوا يقولون هؤلاء الناس اصبحوا عالة، ونريدهم ان يعودوا الى اوطانهم، ونحن من جانبنا نقول بانهم مواطنينا ولا يوجد من نهتم به اكثر منهم ،ربما خدعوهم بطرق مختلفة واخذوهم الى هناك، او اخطأوا هم بأنفسهم ، او اسرهم دفعتهم الى ذلك، فالسؤال لم يعد كيف حدث ذلك ،أومن هومن ارتكبه او من هو المسؤول عن ذلك .نحن نعرف الشبكات الضالعة في ذلك من ارتريا الى حدود السودان الى ليبيا ومصر و حتى لامبيدوزا وايطاليا، بما في ذلك بعض الجهات في السلطات الإيطالية ،مسؤولي الاستخبارات والامن الذين يبيعون الاعضاء البشرية والمخدرات وغيرها من الجرائم المنظمة.

يرتكبون العديد من الجرائم الاخرى ، ان من ينشط في ذلك هو مافيا عالمية منظمة ،ولكن اذا اراد هؤلاء الذين وصلوا الى اسرائيل العودة الى بلادهم فليعودوا . يجب ان نعرف من هم هؤلاء ،اذا ارادوا ان يعودوا غدا الى ديارهم يجب ان نعرفهم حتى نقوم بتسجيلهم، قالوا لا نسمح بذلك!!! كيف نسجلهم ونحن لا نعرفهم، اذا كان هنالك اشخاص منهم طلبوا الحماية ،كما تقومون بنشره في الصحيفة ،بقولهم انهم قد فروا من الظلم وانتهاك حقوق

الانسان يجب ان نعرفهم ، الامر لا يتعلق برغبتهم في العودة ام لا،قلنا لهم من لديه الرغبة في العودة سيتم تسجيله ولكنهم قالوا لنا هذا غير مسموح .

اذا رغبوا في العودة وباعتبارهم اناس اضاعوا الفرص وسيبدوون حياة جديدة في وطنهم ، ينبغي اولا ان تتاح لهم فرص جديدة لبدء حياة جديدة، كيف يكون ذلك؟ هل لديهم مهنة، اذا كانوا يريدون ان يبدووا حياة جديدة يجب اعطائهم على الاقل تأهيلا مهنيا، قلنا بما ان الاوضاع الموجودة في اسرائيل من حيث التطور الاقتصادي والتكنولوجي هي الافضل للتأهيل،ينبغي تاهيل هؤلاء عندهم، وكان ردهم ،لا سنقوم بتأسيس مراكز في وطنهم ونستطيع ان نعطي كل واحد منهم 3500 دولار!!!.

كم دفع كل واحد منهم ليعبر الحدود الى السودان ،ومن السودان الى مصر، ومن ثم عبور ارض يصعب عبورها والدخول الى اسرائيل ،ان هذه الرحلة ليست سهلة فقد دفعوا فيها اموالا طائلة، لقد دخلوا اسرائيل عبر ضفاف البحر الاحمر بمصر وما كان لهم ان يدخلوها غير هذا الطريق ، ولأنه لا توجد نافذة اخرى للدخول، هؤلاء الناس ما دفعوه من اموال لا يعوض ب 3500 دولار، نحن لا نجادل في ذلك، ولكن اذا ارادوا ان يبنوا حياة جديدة لهم يجب ان يكون هنالك تعويض من خلال تقييم ما انفقوه وهذا موضوع آخر.

اذا اردت ان تعوض احد هؤلاء الافراد يجب ان يغطي كل المظالم التي تعرض لها ،والفرص التي اضاعها وحتى يبدأ حياة جديدة . يجب ان يعطى تعويض عادل وحسب التقييم الذي اجريناه يجب ان يعطي كل فرد ما لا يقل عن 50 الف دولار وعلى العموم المفاوضات وصلت الى طريق مسدود، ثم قالوا لا سنرسل هؤلاء الناس الى رواندا واوغندا ،وفي النهاية هؤلاء الافراد هم "infeltrater" متسللون ،وهم اشخاص اخترقوا الحدود وليسوا لاجئين ، واذا وجدنا من يستقبلهم سنرسلهم على الفور!!! .

هؤلاء في نهاية المطاف هم بشر ، ناهيك عن الانسان حتى الماعز والضأن لايمكن ان تتعامل معها بهذه الصورة ..!!!. اي حكومة تلك التي تتولي مسؤولية مواطنينا نيابة عنا ، وتقوم باستقبالهم وتسيير حياتهم المعيشية ، ان لم يكن ذلك للرصد الإعلامي، باي نظام وقانون يمكن لهذه الدول ان تفعل ذلك!!!؟.

الإتحاد الاوربي احد الهيئات التي ظلت تمارس التضليل في هذا المضمار ،حيث ظل يدعي سعيه لخلق فرص العمل للشباب الهارب الى اثيوبيا ،ومن اجل ذلك خصص ميزانية تقدر بأكثر من 700 مليون دولار وتم زيادتها لاحقاً ،بأي حق يقوم بذلك ..!!!؟ .ان ذلك أوصلنا في النهاية الى اننا في العام 2013 عندما كان بان كي مون أمين عام للأمم المتحدة قدمنا شكوانا الى الامم المتحدة ، وطلبنا بأنه يجب تصحيح وحل هذه الجريمة العالمية التي تدار من قبل شبكات منظمة ،والتي تعد شكل من اشكال العبودية في القرن 21. فمن قال انني ضد هذه الحكومة فهذا خياره ،ولكن يجب عدم التلاعب بحياة الناس، بوصف الخدمة الوطنية بالعبودية ..!! وأنه لا يوجد احترام لحقوق الانسان في ارتريا. وهناك مشاكل اقتصادية مختلفة في البلد ..الخ ،حيث لم يتركوا اي مصوغ في سبيل ذلك إلا واتبعوه ،لكن في النهاية تلاشت هذه الخزعبلات .

يجب ان يكون هنالك تعويض للأشخاص الذين اصبحوا ضحية لمثل هذا الشكل من العبودية ، من اراد ان يعود الى بلده فليعود ،لقد ارتكب خطأ ويمكن العفو عنه ، هؤلاء الاشخاص لهم حقوق يجب مراعاتها ، الهجرة في اوربا واحدة من الأجندة السياسية المتعلقة بحماية حقوق اللاجئين، وفي امريكا اصبح هذا الامر موضوعاً سياسياً ،نحن لا ننظر اليه فقط كونه مكيدة تحاك ضدنا في الاطار الضيق، وفي الاطار العام فهو شكل من اشكال عبودية القرن الواحد والعشرين، وهو مشكلة خلقتها الظروف العالمية .الاتحاد الموجود في اوربا وصل الى درجة حادة من التفكك ليس

فقط خروج بريطانيا منه وانما ايضا الخلافات الموجودة بين الشمال والجنوب، بين ايطاليا واليونان ، اسبانيا والبرتغال ، وغيرها بالإضافة الى البطالة الموجودة في دول اوروبا الشرقية ،التي كانت حليفة للاتحاد السوفيتي السابق .على سبيل المثال خريجي الكليات الجامعية في ايطاليا فقط يشكلون 47 % منهم لا يجدون فرص عمل ..! فبأي معجزة يستجلبون اناس من افريقيا لا تعليم لهم ولا مهن...!!!

هذه الدول في حد ذاتها تعاني من اضطرابات داخلية، فألمانيا التي تعرف بمركز القوة الإقتصادية نفسها تعاني من انخفاض نسبة سكانها الى ما دون الصفر، فيا ترى اين ستتجه هذه المشكلة بعد عشر سنوات ،و جميع هذه الدول داخلة بسبب انخفاض عدد سكانها في اضطراب مقلق للغاية ،بالنظر الى قدرتهم التنافسية في المجال الاقتصادي مقارنة بالصين واضعين في الاعتبار تطورها الاقتصادي ومستقبل ذلك التطور .التطور الذي تشهده روسيا مع كل سياسات التقشف التي تتبعها وقدرتها التنافسية ومقارنة ذلك بأوروبا . و في امريكا وفي ظل الإدارات الثلاث المتعاقبة التي اتبعت نهجاً سياسياً فاقداً لصوابه نلاحظ الى اي مدى ادت هذه السياسات الى تدهور الاقتصاد ،ان المشاكل الناجمة والتحديات الناشئة عن السياسات الاقتصادية التي ادخلتها مؤسسات المضاربة ،ومؤسسات وول ستريت بعد الحرب الباردة لا يستهان بها . ناهيك عن افريقيا فحتى المهاجرين من مناطق النزاعات الاخرى في العالم لا يجدون عملاً محترماً ، اذا استثنيا مسح البلاط، فضلاً عن دخول المعاش ،ونظافة البيوت وخدمة اهلها ،ان لم يكونوا يعملون في اعمال هامشية لا تجد لديهم قدرات تمكنهم من العمل في مؤسسات تستخدم التكنولوجيا المتقدمة ،وعليه فان ما يعرف الآن بالعبودية الحديثة لاسيما من افريقيا يتم من خلال نهب موارد وثروات القارة والتحكم والسيطرة في النمو الاقتصادي المفترض ان يظهر على الواقع ، واخذ الموارد كمواد خام ،كل منطقة حسب اوضاعها.

اذا اردنا ان نتحدث عن القلاقل في الشرق الاوسط ،من اوجد هذا الصراع ،وكيف؟. ولناخذ ليبيا كمثال ،باي طريقة اصبحت ليبيا كمعبر لشبكات المافيا الخاصة بتهريب البشر ،عندما قام حلف الناتو بتدمير ليبيا ، باي مبرر قانوني اقدم على هذه الفعلة ،ولمن تخدم هذه الاوضاع التي لا يرغبون في تصحيحها؟.. الآن الهجرة التي تتحدث عنها وكالة الـ CNN بقولها شوهد في الموقع الفلاني كذا وكذا، اذا نظرنا اليها خارج الإطار الضيق باعتبارها واحدة من المكائد الموجهة الينا ،هي كظاهرة عالمية يجب ان ينظر الى هذه القضية على مدى بعيد فهي غير موجهة ضدنا فقط ،بل تقود الى دمار افريقيا، وحتى الصراع في الشرق الاوسط ،من حرك الإضطرابات التي نراها اليوم ،من يحرك ويمول ويغذي ويرعي المنظمات الارهابية؟. لماذا كل هذه الاضطرابات التي اصبحت اداة لزرع الناس في الدمار والإبادة الماثلة امامنا.. الإعلام يقوم بترويج ذلك وتجميله ،فبينما يتلاعب الاعلام بحياة الشعوب الاخرى يصور المنظمات والاحزاب في كل دول اوروبية على حدا كحامية لحقوق اللاجئين كواحد من الموضوعات السياسية المهمة. بغض النظر عن تجربتنا في هذا المجال فقد اطلعنا على هذه المشكلة بتوسع ،فقبل 5 سنوات اي في العام 2013 قدمنا شكوانا إلى بان كي مون ،لم نقل له هذه رؤيتنا ولدينا معلومات كذا وكذا، بل قلنا له مستقبل هذا الموضوع مثير للقلق، فنحن لم نطرح مشكلتنا الذاتية فقط ،وانما وضحنا له بان هذه المشكلة تؤثر ايضاً على الدول الأخرى لذا فان المسؤولية تقع على الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي و ينبغي ان يفحص الامر بشكل مستقل ،والتأكيد قانونيا على محاسبة المجرمين الضالعين في استفحال هذه المشكلة ، ويجب تعويض ضحايا هذه الشبكات بطريقة قانونية حيث ان المسؤولية تخص في المقام الاول الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي وليس غيره ولكن بكل اسف لم يجد احتجاجنا اذناً صاغية وتم تمريره ، وبعد خمس سنوات ومع قدوم الامين العام الجديد صادف نشر قناة الـ CNN فيلماً دراماتيكياً عن بيع الرقيق

،وحينها طرحت اسئلة في الاعلام عنم قام بالتصوير وفي اي مناسبة وكيف وفي اي المواقع؟. و من هم من كانوا يقومون بالبيع ،ومن هم من كانوا يباعون؟. ليم التشويش على الناس عبر الاعلام ويصبح هذا الامر موضوعاً كبيراً تم استهلاكه لحين ،ليطوى بعد ذلك دون نتائج، ولكن الحقيقة ان هذه القضية ليست موضوعاً بسيطاً ،فهي لا تقتصر على الامس او الاعوام القليلة القادمة، لان تأثيراتها ومحتواه ستستمر حتى في المستقبل ايضاً.

لماذا اصبحت اوروبا والدول المتقدمة جاذبة اكثر من القارات الاخرى في العالم، ولماذا اصبح الافارقة في المناطق المختلفة (من الدول الفرنكوفونية، الانجلوفونية ... الخ) والذين يعانون من الارهاب وبوكو حرام والشباب ينجذبون الى اوروبا وغيرها من الدول . يا ترى ماذا يوجد في اوروبا حتى يندفعون اليها هكذا ، وماهي الحياة المعيشية التي يعيشها؟. سيقوم اما بمسح البلاط ، أو رعاية المسنين او تنظيف المنازل ،حيث لا يوجد منهم من يعمل في شركات صناعة السيارات او المصانع التي تستخدم التقنيات الحديثة .. اين تتجه فرصه المستقبلية ،الهجرة ليست شيئاً يثير الكثير من العجب ، امريكا نفسها بلد للمهاجرين، فهم مواطنون هاجروا من اوروبا عندما لم يناسبهم العيش في اوروبا، حيث ابادوا من كانوا فيها وجعلوها بلدهم، وما يقال الان عن الهجرة هل هي اقتصادية ام سياسية فهو موضوع آخر ،ولكن عبودية القرن الواحد والعشرين هذه يجب ان يوضع لها حداً، وعلى شعوب العالم ان يكافحها وفي مقدمتهم الافارقة، فقد حاربنا نحن هذه الظاهرة بالرغم من كل المحاولات التي تم تجريبيها لتكميم افواهنا وتكبييل ايادينا بدواعي حقوق الانسان ، وعبودية الخدمة الوطنية ،حيث وجهوا ضدنا اتهامات لا حصر لها لشيطنتنا فضلاً عن توجيه حملات حرب نفسية، ولكن كشفت هذه الاكاذيب الان ووصلت الامور الان الى ما وصلت اليه ،و نحن كحكومة وشعب نقارع من اجل شعبنا ليس هذا

فحسب ، فنحن نحرص على ان تصان حقوق البشر ليس فقط مواطنينا حيث نعمل في هذا الاتجاه بكل قوانا ،لذا فان التدابير الخاصة بكيفية عودتهم، الى اين يعودون، ماذا سيعملون بعد العودة، كيف سيتم تعويضهم ،هذه كلها موضوعات اخرى .ولكن على المستوي العالمي هذه الظاهرة يجب ان تتوقف كما ان نهب ثروات افريقيا وتدمير الاقتصاديات، وخلق الإضطرابات وحرمان الشعوب من العيش بأمان ،ودفع الدول للإحتراب فيما بينها كل ذلك يجب معالجته حتي يعيش المرء في بيته ومحيطه بكرامة ويعمل في أمان وطمأنينة . ان إعادة هذه الظواهر وترويجها مرة بعد اخرى والتلاعب بحياة الناس يجب ان يتوقف، اليوم نتحدث عنه ولا يمكن نسيانه باي حال من الاحوال ،خلال خمس سنوات قدمنا احتجاجنا وبالأمس ايضا كررنا الإحتجاج ولكن لا يوجد لدينا فهم بان يحل الموضوع غدا او بعد غد لان هذه الشبكات ذاتها موجودة و لديها تأثير على منظمات الامم المتحدة وكذلك على وكالات الاستخبارات والامن العالمية، لا نعتقد باننا سنحصل على الرد من خلال تقديم احتجاجنا ،اليوم نقدم الي الامين العام للأمم المتحدة وغداً الى السكرتير العام ،ولكن نضالنا سوف لن يتوقف وعلى هذا الاساس فان هذه البرامج التي نقوم بها الآن توحى باننا قد تجاوزنا الحصار والقيود والترهيب وحملات الشيطنة بفضل قوة هذا الشعب العريق.

ان المتضرر الرئيس من هذا الاشكال الذي ذكرته هو الشباب، هل هنالك رسالة توجهها للشباب في هذا الصدد؟.

ليس الاشكال في الشباب انفسهم في المقام الاول، بل الاشكال وكل الاشكال في ذلك التأثير الهائل الذي يمارس عليهم بمختلف الوسائل والسبل. هنالك عدد ليس بالقليل من الذين تم اعتقالهم ممن ظلوا يقومون بممارسات غير قانونية واخلاقية في عملية الاتجار بالبشر وتسهيل هجرة الشباب وغيرها من الاعمال المخالفة للقوانين والاعراف.

فقد قام هؤلاء بتضليل فئة من الشباب بالجنة الموعودة ،وبانهم فى استطاعتهم تحقيق احلامهم وامالهم فى ارض الاحلال بدول الغرب ، وغيرها من الاكاذيب والاقاويل غير الواقعية والتي لا تمت إلى الواقع باي صلة كانت.

وليست هذه الفئة التي تقوم بأعمال وحشية بالإتجار بالبشر والشباب ، الذين يقومون بحث الشباب على الهجرة ودفعهم لمواجهة المخاطر والصعاب بل هنالك التأثير المباشر سواء كان من الحى والأسرة فى حد ذاتها.

من الطبيعي أن يسعى الانسان لتحسين اوضاعه المادية والمعيشية ، وبناء منزل ودخل محترم لتحقيق مستوى معيشي افضل ، الغريب انهم حصلوا على التعليم المناسب ،ربما يكون ظروفهم ووضعهم المعيشي قد دفعهم الى ذلك .

هنالك تغير سلوكي غير حميد بدأ يظهر إلى السطح يتمثل فى رفض الاسرة، وخاصة الامهات للواقع المعيشي ومحاولة تغييره ليس عبر العمل المضاعف والبذل، بل بدفع الشباب نحو الهجرة والاغتراب عن وطنهم، وهذه الاشكاليات وغيرها تدفع الشباب نحو مواجهة المخاطر دون وضع فى الاعتبار العواقب المترتبة على القيام بمحاولة الهجرة فى حد ذاتها.

الاسرة هي المسؤول المباشر عن الافعال والممارسات التي يقوم بها الشباب، لكونهم يسعون إلى تنفيذ امال وتطلعات اسرهم المبنية على حقائق وارقام غير واقعية، وذلك بحثهم ودفعهم دفعاً الى الهجرة الى الخارج ، إلى ايطاليا أو كندا او امريكا ... الخ ،وذلك من اجل تحسين وضع الاسرة ، أسوة بأسرة فلان التي استطاعت ان تحدث تغير جذري فى حياتها نتيجة تواجد احد افرادها بالخارج، وان اعلان استطاع فى وقت وجيز من قيام بهذا وذاك من النشاطات ، وحقق نجاحات يرسل الآلاف الى اسرته(3000، 7000 وحتى 12000) ، وغيرها من الاقاويل والإشاعات التي تدمر عقول

الشباب ،وتدافعهم نحو الهجرة والاعتراب عن اوطنهم دون وجود دراية ومعلومات متكاملة عن واجهاتهم.

وهناك عدد من الذين يقومون بإرسال التحويلات المالية من الخارج، ليس في سبيل احداث تغير في حياتهم المعيشية لأسرهم ،من خلال مزاولة عدد من الأنشطة بما يحدث الاستقرار النفسي والمعيشي لهذه الاسر، بل من اجل ان يقوم احد الافراد بالهجرة والاعتراب إلى الخارج، وذلك لاعتقاد هذه الفئة بان الهجرة والاعتراب هي الضمان الوحيد لأحداث التغيير نحو الافضل، بغض النظر عن نوعية الاعمال التي ستقوم بها ،ونوعية المعاملة التي سنتلقاها من ارباب العمل هناك.

يجب ان يكون هنالك برامج موجهة بشكل خاص لتوعية الشباب سواء كان من اقرانهم والمجتمع بهدف التعريف بمخاطر الهجرة التي لا تحمد عقبائها ليس لإيقاف هذه الافة الخطيرة، بل في سبيل الحد من نسبتها من وقت إلى اخر.

الحل يكمن في الاعتراف بالواقع المعيشي اولا وقبل كل شيء، ومن ثم محاولة ان تتكون لدى الشباب افكار واطروحات بأهمية العمل المضاعف في كافة الميادين لإحداث التغير المنشود عبر التفاني ونكران الذات ورفع الانتاج والانتاجية وغيرها من الاعمال والمهام.

نقوم بمراقبة ومتابعة العديد من الاعمال القذرة وغير الاخلاقية التي تقوم بعض وكالات التجسس لتهجير الشباب الذين في استطاعتهم العمل والبذل في عدد من الميادين بوطنهم بهذا ،ليس الشباب العامل وحدهم بل هم يركزون بشكل أساسي على الشباب الذين يمتلكون المقدرات والامكانيات والكفاءات في الجوانب الاكاديمية المختلفة من الشباب والطلاب في الكليات والمعاهد وغيرها من مواقع التعليم العالي بارتريا.

حيث حاولت هذه الوكالات القيام بالعديد من الاعمال لتفريغ ارتريا من شبابها المتعلم والمقتدر في الجوانب الفنية ويمتلكون المهارات، وقد توصلنا إلى العديد من المعلومات الهامة حول الكيفية التي تقوم بها هذه الوكالات بتنفيذ ادوارها ومهامها على مدى السنوات الماضية.

هنالك اجراءات وخطوات ستتخذ في مجال مواجهة الهجرة والاغتراب وفق خطط وبرامج مدروسة، لكون الشباب يتم اقتيادهم إلى المجهول دون ان تكون لديهم المعلومات عن وجهتهم ونوعية الاعمال التي سيقومون بها في ارض الاحلام المزعومة.

وذلك برفع الوعي الاسر والاقران والاصحاب والمجتمع والشباب انفسهم، يجب تعريفهم بالمخاطر المحدقة بعملية الهجرة، يجب ان تكون هنالك برامج وانشطة هادفة لتعريف الشباب بهذه المخاطر والاهوال قبل حدوثها للحد من هذه الظاهرة السلبية قدر الامكان.

هنالك رغبة جامحة لدى الشباب لمواجهة الصعاب والتغلب عليها مهما كانت درجة صعوبتها ومخاطرها، وهذا ينبع من عدد من العوامل والمؤثرات سواء كانت الاسرية أوالمجتمعية، والغريب في الامر بان هنالك بعض الاسر تتحمل المسؤولية المباشرة في قيام الشباب بركب الاهوال والتغرب لتحقيق الغايات والاهداف المنشود لهذه الاسر للعيش في كنف العز والثروة التي قد تهبط من السماء.

لا توجد حلول جاهزة لمواجهة هذا الاشكال ،هذه الحقيقة لا بد للشباب من معرفتهم اولاً، هنالك اكاذيب واشاعات يطلقها البعض هنا وهناك بان فرص العمل للشباب غير متاحة او غير موجودة .

ولكن يظل التساؤل ما هي الكيفية التي تمكنك من القيام بخلق فرص العمل لهؤلاء وما هي نوعيتها ؟ .

الحكومة تقوم بتنفيذ العديد من المهام والبرامج بوضع الاولوية، التحصيل التعليمي والذي يعطى بالمجان لشريحة واسعة من الشباب بتخصيص موازنة مالية ضخمة، لابد من استثمار هذه الفرص من قبل الشباب فى سبيل الخروج بمقدرات اكااديمية وعلمية تسمح لهم بالعمل فى مختلف الوظائف والتخصصات.

معلوم ان يجلس سنوياً لامتحانات الشهادة الثانوية عدد يتراوح ما بين 13 و17 الف طالب وطالبة ولكن نسب الذين يستطيعون تحقيق نتائج تأهلهم للانضمام إلى الكليات والمعاهد لا تتعدى نسبة 10 او 15 % والغالبية العظمى من هؤلاء 80%، 85% او 90% إلى اين يتجهون؟.

ليس في مقدورك ان تجد حلول سريعة وجذرية وخلق فرص عمل لهذا العدد الهائل في وقت وجيز؟. وما هي الالية التي تمكّنك من السير على هذا المسار او النهج؟. هنالك العديد من التساؤلات والاطروحات التي تؤثر والتي لا يمكنك من ايجاد الحلول لها في ظل الارتفاع الهائل لهذه النسب وفي ظل عوامل الضغط الزمنى وغيره.

ان تحقيق القفزات والنجاحات في الجوانب الاقتصادية والرقى والتقدم الاقتصادي هو الضمان الوحيد والامثل لخلق فرص عمل لكل فرد من افراد هذا المجتمع هو السبيل والضمانة إلى ما نصبو اليه ونسعى وعدا ذلك يعد أماني وطلعات يأمل اصحاب احلام اليقظة ان تتحقق بين ليلة وضحاها.

الفئة الاكبر من الذين يقومون بالهجرة والتغرب ليس من فئة المحتاجين او غير المقتدرين، والذين يعيشون على الهامش او من الذين يزاولون الزراعة في حياتهم التي تشهد عددا من الصعاب والاشكاليات، بل على العكس من ذلك الذين يقومون بالهجرة والتغرب هم من الاسر التي تعيش حياة رغبة وميسورة من كافة الجوانب والنواحي، فالأقاويل والاكاذيب التي نسمعها بان

المصاعب الاقتصادية والمالية هي التي تقود إلى الهجرة ليست صحيحة وفق هذه البراهين والأدلة التي أشرنا إليها.

لأبد من التعرف وعن طريق إجراء أبحاث ودراسات مبنية على حقائق وأرقام واقعية عن الأسباب الحقيقية التي تؤدي بالشباب لكي يندفعوا بهذه الدعايات الرخيصة، بالطبع هنالك رقى وتقدم في وسائل التكنولوجيا والاتصال وكيف أن عدد من التنظيمات الإرهابية وفي مقدمتها داعش وغيرها تستخدم هذه الوسائل والأدوات لاستخدام الشباب كوقود للحروب والدمار الذي يقومون بشنه في العديد من الأماكن والمواقع حول العالم.

وقد وصل الأمر إلى قيام الشباب بتنفيذ أعمال انتحارية باستخدام الأحزمة الناسفة في مؤشرا ودليل واضح على التقدم الذي تحرزها هذه التنظيمات الإرهابية في عملية غسل عقول الشباب بالأفكار المسمومة.

ما هي الأسباب الرئيسية التي تقود إلى هكذا وضع، هل هي الصعاب الاقتصادية التي تواجهها هذه الدول والشعوب؟ أما إن هنالك بالفعل تواجد في الشمال فرص عمل لا تعد ولا تحصى تحدث التغيير المرتجى بأوروبا، أمريكا وكندا وغيرها من الدول؟ وما الغاية من الذهاب إلى أوروبا في الوقت الذي يمكنك الذهاب إلى السعودية وغيرها من دول الجوار الغنية؟ التي توجد بها فرص عمل متعددة، إذ كانت هنالك بالفعل دوافع وأسباب تدفعك إلى الهجرة والاعتراب لتحسين ظروفك المادية و أوضاعك المعيشية؟!، هنالك العديد من التساؤلات والأطروحات.

لا يوجد شخص بعينه في استطاعته اختراع المعجزات و إيجاد حلول انية وسريعة لهذه الاشكاليات والصعاب وسيظل هذا الاشكال، يشكل تحدى لنا في مقبل الايام، والحل الجذري والنهائي لهذا الاشكال هو ما نقوم به من مشاريع وبرامج انمائية داخل الوطن وما ينتج عن هذه المشاريع والبرامج من قفزات ومنجزات على كافة الصعد.

سنوات العمل بوتيرة اقوى فى الجوانب القانونية ،الدبلوماسية و السياسية وغيرها من المساعى والجهود، فضلا عن اهمية تكثيف البرامج التوعوية الموجهة للشباب عبر الاتحاد الوطنى للشباب والطلبة والاتحاد الوطنى للمرأة وغيرها من الاتحادات الوطنية، الاسر، المجتمع والادارات وغيرها يجب تحمل مسؤولياتها ومهامها فى هذا الجانب.

يجب التركيز واعطاء الاولوية فى مهامنا للذين يقومون بالعمل ضمن شبكة منظمة ليس فى داخل ارتريا وحدها بل واولئك الذين يقومون باجراء الاتصالات من السودان فهذه الفئة القليلة تقوم بتنفيذ مهام وادوار غير اخلاقية وانسانية وصلت إلى حد الاتجار بالاعضاء البشرية .

هذه الفئة الاجرامية وجدت لها من يقوم بتنفيذ اهدافها ومخططاتها فى داخل ارتريا من اصحاب النفوس الضعيفة، وهناك اجراءات قانونية ظلت تتخذ من فترة إلى اخرى ضد عدد من الذين ثبت ارتكابهم لهذه الاعمال القذرة.

وهذه الاجراءات القانونية والتاديبية ظلت تتخذ لحماية الشباب من هذه الفئة التى لا تعرف الرافة والشفقة ، والشئ الهام والاساسى فى هذا الشأن هو رفع مستوى البرامج التوعوية إلى مستويات متقدمة واتساع رقعة انتشاره عبر التشاور والتحاور بين مختلف المؤسسات والجهات ذات الصلة المباشرة بهذا برامج والانشطة.